المقاصين والملافيح وقبل الحبلة وبيع حبل الحبلة بيع كان يتبايعون به بعيرا بحبل نتاج الناقة
كان يبيع سلعة بعشرة نقدا او اثني عشر الى اجل او يكون الثمن مجهولا والسلعة
معلومة كان يبيعه ثوبا بما وزن ما بعشرة وبيع حامل بنتها كبيع الحمل اذا انفصل
قوله الا ستة اوقية في الثمن واما اذا انفصر الثمن فانه يجوز الى غير ذلك مما
يقول ذكره وليس من هذا بيع حبل هذا الشاة قوله والغررة فاسد سلمه فلا يجوز
بيع الابق ولا البعير الشارد والسمك في الماء الكثير فهو غني عن الاشتراط قوله والعلم
بكل من الثمن والمثمن واجعل بعضها او باحدهما مثل قول ان يشتري بزنة
حجر معلوم اي سواء كان الحجر حاضرا او غائبا كما ذكر بعضهم كان يجمع رجلان سلعتين
ويبيعاهما معا بثمن واحد فلا يجوز لان الثمن وان كان معلوما في الجملة فهو مجهول
التفصيل اذ لا يدري كل بما باع سلعته قوله وتراخي القواعد بن قول ابن
عاشر أو العكار اذ لا يدري ابهما قبض او عاد فقد يدران يكون فيه فلا يدري
هو قليل او كثير قوله فصل بن ربا الفضل وهو ان يباع الشيء بجنسه
وهو القاصين لغة زيادة احد المالين البيع وحرم الربى بن قول ابن عاشر اعلم ان
هذه الآية من اركان الدين وهو اشد حاجة الناس اليه في معايشهم فلذلك
عليه احوالهم وامانته فكل بيعة العلماء حرموا البيوع لانها مخالفة
للاحوال ومعاملة للناس وخلاف ان البيع من حيث الجملة جائز ان يجبر
السلاح وهو معلوم من الدين ضرورة واختلف السلف في معنى قوله
تعالى واحل الله البيع وحرم الربى وفي كل مجاهد الى ابن ما كانوا ان اهلية
عليه من جنسه الربى بالربى بان يقول المطلوب اخرني وازيدك وقيل كل
بيع التفاضل فيه حرام وقيل كل بيع فيه عاد الاطلاق وهو مذهب ثم ابن
الخطاب وعائشة رضي الله تعالى عنهما ابن رشد مستحل الربى كافر
بشيئا جان ذا والاصل قوله تعالى ومن عاد فينتقم الله منه فاولئك
اصحاب النار وهم فيها خالدون اي ان اعاد الى استحلال الربى ومن باع به
بيع ربى غير مستحل له عوقب الا ان يعذر بجهل ويفسخ عنه ما لم يفت واما
وليس له الا راس ماله ذا كان اقل دما فيه فان جعل بعضه بعضا فقد ربا
فان نقع

فان نقع ملكه وعليه اموال الخ وان اسلم وهو له ان قبض قبل الاسلام والا فلا
في الفاروق هو الزهب والبعض نقل لعن صلى الله عليه وسلم الزهب بالزهب ربا الا هاء
وها وا بعضه بالبعض ربا الا هاء وها هاء اختلفت الاصناف فبيعوا كيف
شئتم اذا كان يدا بيد والعلة فيها القيمة او غلبة القيمة واختلف
في الفلوس وجزم قول مالك فيها الكراهة وقد مال الشيخ الى بيع الاطلاق لقوله
عليه الصلاة والسلام البر بالبر الحديث وهو خاص بالمقتات المدخر وهل
يراد كونه للعيش غالبا او لا بد ذلك وليان وربا النساء دخل الجنس في الجنسين
وربا الفضل زيادة شيء بان زيادة والبيع في الجنسين قوله فلا يجوز بيع درهمين
بثلاثة بن اي ولو بيد لنفي الزيادة والنسيئة قوله درهم بدرهم الى يوم او ساعة مثلا
بن اي القاصين قوله وبيع الى اجنة جائز بن اي لانه ربا في عاجل الحلول وليس بعين
ما يقتضى منه قوله للخ الاحب خلاف لاشهب في البيان على البلوغ فيه من ما يقتات
ما يبقى او يشتهى ينتقل وهو منه الى شيء ما بن اي وعاد حال يعلم به الثمن
وان لم يحل وما ما حرمت لبيع البيع بجزيه منه ما يحسب وان لم يحل به كالبيع
ومنه ما يحسب من الثمن ولا يجز له كالخياطة والشرط الفعلي اذا كانت اجرتها
معتادة ومنه ما لا يحسب ولا يجز له كالمسمار اذا لم يكن معتادا يجوز في
البيع الكراهيس وكقان عيب السلعة لقوله صلى الله عليه وسلم من غشنا فليس منا
اي ليس مؤمنا بهذا ولا متبعا لسنتنا الان العاصي عندنا لا يخرج عن الايمان
نعم لو اعتقد حل ذلك فهي وجهان يستتاب فان تاب والا قتل المولف
ولا اعلم خلافا في تحريم الغش واختلف هل هو كبيرة او ما دونها معناها اي الذي يسوء واختلافهم
وكتمان العيوب وخلط الردي بالجيد وكتمان ما لزوجة من السلعة في قدر المتاع
او كان يحسب له بيع الثمن ابن حبيب عن مطرف وابن الماجشون يعاقب بسجن او
ادب اجتهاد من السوق وان اعتاده ونقل ابن رشد عن ابن القاسم ان لا يشتري كل اعتياد
بان يخرج مختلفا وعليه يحمل رد بعض حمولة بان منها انه قد باع وان لم يعلم توليه ابن
حبيب ويرد بما مال البيع كل من غش بما يتصرف فيه مع ما دبه واما بكتمان
الغيوب والاصح لا يرد به ويباع من لا يغش به قاله اصبغ مالك ومع اشهب وابن